

تفسير البحر المحيط

@ 480 ذلك ، لأنهم قد قالوا المسلمين بأشياء لا يصدقونهم فيها ، من الافتراء على
□ ، وتحريف كتابه ، وغير ذلك . وقال الماتريدي ما مخلصه : أن المؤمن يقول : إن الجنة
له ، ومع ذلك ليس يتمني الموت . وأجاب : بأنه لم يجعل لنفسه من المنزلة عند □ من
ادعاء بنوّة ومحبة من □ لهم ما جعلته اليهود ، لأن جميع المؤمنين ، غير الأنبياء ، لا
يزول عنهم خوف الخاتمة . والخاطيء منهم مفتقر إلى زمان يتدارك فيه تكفير خطئه . فلذلك
لم يتمن المؤمنون الموت . ولذلك كان المبشرون بالجنة يتمنونوه . وذكروا في ما من قوله :
{ بِرِمَا قَدِّمَتٌ } ، أنها تكون مصدرية ، والظاهر أنها موصول ، والعاث محذوف ، وهي
كناية عما اجترحوه من المعاصي السابقة . ونسب التقديم لليد مجازاً ، والمعنى بما
قدّموه ، إذ كانت اليد أكثر الجوارح تصرفاً في الخير والشر . وكثر هذا الاستعمال في
القرآن : { ذَالِكَ بِرِمَا قَدِّمَتٌ يَدَاكَ } ، { بِرِمَا قَدِّمَتٌ أَيْدِيكُمْ } ،
فَبِرِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ } . وقيل : المراد اليد حقيقة هنا ، والذي قدّمته أيديهم
هو تغيير صفة رسول □ صلى □ عليه وسلم) ، وكان ذلك بكتابة أيديهم . .
{ وَاللَّاهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ } : هذه جملة خبرية ، ومعناها : التهديد والوعيد
، وعلم □ متعلق بالظالم وغير الظالم . فالإقتصار على ذكر الظالم يدل على حصول الوعيد .
وقيل : معناه مجازيهم على ظلمهم ، فكفى بالعلم عن الجزاء ، وعلق العلم بالوصف ليدل على
العلية ، والألف واللام في الظالمين للعهد ، فتختص باليهود الذين تقدّم ذكرهم ، أو للجنس
، فتعم كل ظالم . وإنما ذكر الظالمين ، لأن الظلم هو تجاوز ما حدّ □ ، ولا شيء أبلغ في
التعدّي من ادعاء خلوص الجنة لمن لم يتلبس بشيء من مقتضاتها ، وانفراده بذلك دون الناس
.

{ وَلَتَجِدَنَّ زَهْرَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عِلَاى حَيَاوَةٍ } : الخطاب هنا للنبي صلى □
عليه وسلم) . ووجد هنا متعدية إلى مفعولين : أحدهما الضمير ، والثاني أحرص الناس .
وإذا تعدّت إلى مفعولين كانت بمعنى علم المتعدية إلى اثنين ، كقوله تعالى : { وَإِن
وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ } . وكونها هنا تعدّت إلى مفعولين ، هو قول من
وفقنا على كلامه من المفسرين . ويحتمل أن يكون وجد هنا بمعنى لقي وأصاب ، ويكون انتصاب
أحرص على الحال ، لكن لا يتم هذا إلا على مذهب من يرى أن إضافة أفعال التفضيل ليست بمحضة
، وهو قال الفارسي . وقد ذهب إلى ذلك من أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن عصفور . أما من
قال بأنها محضة ، ولا يجيز في الحال أن تأتي معرفة ، فلا يجوز عنده في أحرص النصب على

الحال . وأحرص هنا هي أفعال التفضيل ، وهي مؤولة . بمعنى من ، وقد أضيف إلى معرفة ، فيجوز فيها الوجهان : أحدهما : أن يفرد مذكره ، وإن كانت جارية على فرد ومثنى ومجموع ، ومذكر ومؤنث . والثاني : أن يطابق ما قبلها . فمن الوجه الأول أحرص الناس ولو جاء على المطابقة ، لكان أحرص الناس ، أو أحرصى الناس . ومن الوجه الثاني قوله : أكابر مجرميها ، كلا الوجهين فصيح . وذكر أبو منصور الجواليقي أن المطابقة أفصح من الإفراد . وذهب ابن السراج إلى تعيين الإفراد ، وليس بصحيح . وإذا أضيفت إلى معرفة ، كهذين الموضوعين ، فشرط ذلك أن يكون بعض ما يضاف إليه ، ولذلك منع البصريون يوسف أحسن إخوته ، على أن يكون أحسن أفعال التفضيل ، وتأولوا ما ورد مما يشبهه ، وشذ نحو قوله : . يا رب موسى أظلمي وأظلمه .

يريد : أظلمنا حيث لم يضل أظلم إلى ما هو بعضه . والضمير المنصوب في ولتجدنهم عائد على اليهود الذين أخبر عنهم بأنهم لا يتمنون الموت ، أو على جميع اليهود ، أو على علماء بني إسرائيل أقوال ثلاثة . وأتى بصيغة أفعال من الحرص مبالغة في شدّة طلبهم للبقاء ودوام الحياة . والناس : الألف واللام للجنس فتعم ، أو للعهد . إما لأن يكون المراد جماعة من الناس معروفين غلب عليهم الحرص على الحياة ، أو لأن يكون المراد بذلك المجوس ، أو مشركي العرب ، لأن أولئك لا يوقنون بيعث ، فليس عندهم إلا نعيم الدنيا ، أو يؤسها ، ولذلك قال بعضهم : % (تمتع من الدنيا فإنك فان % .

من النشوات والنساء الحسان .

) %